"أمنستي" و"رايتس ووتش" تدينان وفاة الحامد بسجنه

التغيير

أعربت منظمة العفو الدولية، عن استيائها ورفضها لظروف وفاة الأكاديمي السعودي الدكتور عبدا الحامد، داخل سجون آل سعود، بعد فترة اعتقال قاسية.

وقالت لين معلوف، مديرة أبحاث الشرق الأوسط بالمنظمة، الجمعة، رداً على أنباء وفاة الحامد: "لقد شعرنا بالصدمة عندما علمنا بوفاة الدكتور عبد ا أثناء بقائه قيد الاحتجاز بسبب نشاطه السلمي".

ووصفت معلوف الدكتور عبدا بالبطل المدافع عن حقوق الإنسان في مملكة آل سعود، وبأنه كان مصمما على بناء "عالم أفضل لكل السعوديين" .

وجددت المسؤولة الدولية دعوتها لإخراج جميع النشطاء الحقوقيين المعتقلين داخل السجون السعوية، مشيرة إلى أنه "ما كان يجب أن يكونوا في السجن في المقام الأول".

وقالت: "ندعو سلطات آل سعود مرة أخرى إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الذين لا يزالون في السجن لمجرد ممارستهم لحقوقهم الإنسانية بشكل سلمي."

ولفتت إلى أن الدكتور حامد كان حريصا على تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان، وكان ملتزما من خلال أنشطته وجمعيته بذات المواثيق الحقوقية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك المعاهدات والمعايير الدولية الأخرى.

ولفت بيان المنظمة الدولية إلى تهديد السلطات للدكتور عبدا من إشعار ذويه بحالته الصحية الصعبة، وأنه في حال إشعارهم فسيتم قطع التواصل بينهم، مشيرة إلى أنه كان يعاني من ارتفاع ضغط الدم، وأن الطبيب أخبره قبل ثلاثة أشهر بأنه بحاجة إلى الخضوع لجراحة في القلب.

وقالت المنظمة إن الدكتور عبدا أصيب بسكتة دماغية، في 9 نيسان/ أبريل، ورغم ذلك بقي رهن الاعتقال، بالرغم من وجوده في غيبوبة في وحدة العناية المركزة في مستشفى الشميسي بالرياض.

وقالت المنظمة إن سلطات آل سعود قامت بمقاضاته مرارًا وتكرارًا بسبب عمله السلمي منذ عام 1993. وفي آذار/مارس 2012، تم القبض عليه برفقة محمد القحطاني، أحد الأعضاء المؤسسين لجمعيتهم الحقوقية، حيث تم استجوابهما بشأن عملهما ونشاطهما السلمي.

وفي آذار/ مارس 2013، حُكم عليهما بالسجن 11 و10 سنوات على التوالي، بتهم "كسر الولاء للحاكم"، و"التشكيك في نزاهة المسؤولين"، "السعي إلى زعزعة الأمن والتحريض على الاضطراب من خلال الدعوة إلى التظاهرات"، و"تحريض المنظمات الدولية ضد المملكة".

وسبق للمنظمة الدولية أن طالبت سلطات آل سعود، بضرورة وسرعة الإفراج عن الدكتور الحامد نظرا لظروفه الصحية الصعبة.

من جانبها نددت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، بالإهمال الطبي الذي تعرض له الحامد حتى وفاته، في بيان صدر عنها اليوم.

وقال مايك بيج نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة: "فقدنا أحد الوجوه القيادية التي أنارت حركة حقوق الإنسان في مملكة آل سعود، لكنّ رسالته والنشطاء الكثيرين الذين ألهمهم

سيكملون المسيرة ويستمرّون في الحثّ على الإصلاح، ومن غير المقبول أنّ الحامد أُرغم على قضاء سنواته الأخيرة في السجن، لمجرّد انتقاده انتهاكات آل سعود المستشرية ضدّ حقوق الإنسان".

ولفتت المنظمة إلى النشطاء الحقوقي للحامد، خلال السنوات الماضية، ودعوته إلى تطبيق مبادئ "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". كما أوصت بخلق نظام مَلَكي دستوري فيه برلمان مُنتخب ومؤسسات قانونية شفافة تخضع للمساءلة. ومساعدة الكثيرين على مقاضاة وزارة الداخلية، بسبب انتهاكاتها للقانون السعودي في قضايا الاحتجاز التعسفي.

وأشار البيان إلى الحكم الذي صدر على الحامد من المحكمة الجزائية في الرياض، بالسجن 11 عاما، ومصادرة أمواله في العام 2013، وصولا إلى تدهور وضعه الصحي، خلال الأشهر الأخيرة وتأجيل السلطات عملية قلب كان أوصى بها الطبيب أوائل العام الجاري، حتى تعرض لجلطة داخل السجن، أدخلته إلى المستشفى في غيبوبة حتى وفاته.